## الدرس الثاني: أسباب التحول الديمقراطي

هناك مجموعة من الأسباب والدوافع إذا ما توفرت فإن الدول أو النظم السياسية القائمة (غير الديمقراطية) تشرع في عملية تحول ديمقراطي. وتتوزع هذه الأسباب بين داخلية وخارجية. ولا توجد هناك أسباب أو دوافع محددة أو معينة لتحدث عملية التحول. كما أن توفر هذه الأسباب والدوافع لا يقود بالضرورة إلى نجاح عملية التحول الديمقراطي.

من الأسباب والعوامل الداخلية نجد:

**أ- التنمية الإقتصادية والتحديث:**

يجادل علماء مثل سيمور ليبسيت، وكارليس بويكس، وسوزان ستوكس، وديتريش روشيمير، وإيفلين ستيفنز، وجون ستيفنز، بأن التنمية الاقتصادية تزيد من احتمالية التحول الديمقراطي. ووفقًا لدانييل تريسمان، هناك "علاقة قوية ومتسقة بين الدخل المرتفع وكلا من التحول الديمقراطي والترسيخ الديمقراطي على المدى المتوسط (10-20 عامًا)، ولكن ليس بالضرورة في فترات زمنية أقصر". ومن جهته جادل روبرت دال بأن اقتصاديات السوق وفرت ظروفًا مواتية لنجاح المؤسسات الديمقراطية واستمرارها. ويزعم البعض أن الديمقراطيات الأكثر ثراءً لم تقع في دائرة الاستبداد، على الرغم من الإستثناءات التي عادة ما تقدم لنفي هذه الفرضية، مثل صعود هتلر والنازيين في ألمانيا.

هناك أيضًا ملاحظة عامة مفادها أن الديمقراطية كانت نادرة جدًا قبل الثورة الصناعية. وبالتالي، فإن البحث التجريبي يقود الكثيرين إلى الاعتقاد بأن التنمية الاقتصادية إما تزيد من فرص الانتقال إلى الديمقراطية (نظرية التحديث)، أو تساعد الديمقراطيات الناشئة حديثًا على التماسك والترسيخ. فقد وجدت إحدى الدراسات أن التنمية الاقتصادية تحفز التحول الديمقراطي ولكن فقط على المدى المتوسط (10-20 سنة). وذلك لأن نجاح التنمية قد تغري القائد أو الحاكم بعدم ترك الحكم وتسليم السلطة لغيره. ومع ذلك، فإن الجدل حول ما إذا كانت الديمقراطية هي نتيجة للثروة، أو سببا لها، أو أن كلا العمليتين غير مرتبطتين ببعضهما البعض، هو أبعد ما يكون عن الحسم.

هناك من يذهب إلى أن الأزمة الإقتصادية وليس التنمية هي من تقود إلى إحداث عملية تحول ديمقراطي، فتردي الأوضاع الاقتصادية التي عانت وتعاني منه الكثير من دول العالم الثالث ذات الحكم السلطوي تمثل عاملا مهما في اهتزاز شرعية نظمها، و هو ما يتم التعبير

عنه في صــورة كثير من الاضطرابات و التظاهرات الجماهيرية و نحوها التي تطالب بإدخال مزيد من الإصلاحات لمنع سيطرة فئة قليلة على موارد البلاد.

ب- اللامساواة الإجتماعية:

يجادل كل من Acemoglu و Robinson بأن العلاقة بين المساواة الاجتماعية والتحول الديمقراطي معقدة: فالناس لديهم حافز أقل للثورة في مجتمع قائم على المساواة (على سبيل المثال سنغافورة)، وبالتالي فإن احتمالية التحول الديمقراطي أقل. وفي مجتمع غير متكافئ للغاية (على سبيل المثال جنوب إفريقيا في ظل نظام الفصل العنصري)، فإن إعادة توزيع الثروة والسلطة في نظام ديمقراطي سيكون ضاراً جداً بالنخب لدرجة أن هؤلاء سيفعلون كل شيء لمنع التحول الديمقراطي. من المرجح أن تظهر الديمقراطية في مكان ما في الوسط، في البلدان، التي تقدم نخبها التنازلات، لأنها (1) تعتبر تهديد الثورة أمراً ذا مصداقية و (2) تكلفة الامتيازات ليست باهظة. يتماشى هذا التوقع مع البحث التجريبي الذي يظهر أن الديمقراطية أكثر استقراراً في المجتمعات المتساوية.

**ت- الثقافة:**

يزعم البعض أن بعض الثقافات هي أكثر ملاءمة للقيم الديمقراطية من غيرها. وعادة ما يتم الاستشهاد بالثقافة الغربية على أنها "الأنسب" للديمقراطية، مع تصوير الثقافات الأخرى على أنها تحتوي على قيم تجعل الديمقراطية صعبة أو غير مرغوب فيها. تستخدم هذه الحجة أحياناً من قبل الأنظمة غير الديمقراطية لتبرير فشلها في تنفيذ الإصلاحات الديمقراطية. اليوم، هناك العديد من الديمقراطيات غير الغربية، ومن الأمثلة على ذلك: الهند واليابان وإندونيسيا وناميبيا وبوتسوانا وتايوان وكوريا الجنوبية.

لقد ربط كل من ستيفن فيش وروبرت جيه بارو الإسلام بنتائج غير ديمقراطية. ومع ذلك، يرى مايكل روس أن الافتقار إلى الديمقراطيات في بعض أجزاء العالم الإسلامي له علاقة بالآثار السلبية للعنة الموارد أكثر من الإسلام. ومن جهتهما ليزا بلايدز وإريك تشاني ربطا التباين الديمقراطي بين الغرب والشرق الأوسط باعتماد الحكام المسلمين على المماليك (جنود العبيد) بينما اعتمد الحكام الأوروبيون على النخب المحلية في القوات العسكرية ، مما أعطى تلك النخب القدرة على المساومة الضغط من أجل حكومة تمثيلية وديمقراطية فيما بعد.

جادل روبرت داهل في كتابه حول الديمقراطية أن البلدان ذات "الثقافة السياسية الديمقراطية" كانت أكثر عرضة للديمقراطية والبقاء الديمقراطي. كما جادل بأن التجانس الثقافي يساهم في تعزيز وبقاء الديمقراطية.

**ث- رأس المال الاجتماعي والمجتمع المدني:**

يجادل روبرت بوتنام أن بعض الخصائص تجعل المجتمعات أكثر عرضة لثقافات المشاركة المدنية التي تؤدي إلى ديمقراطيات أكثر تشاركية. فالمجتمعات ذات الشبكات الأفقية الأكثر كثافة للجمعيات المدنية تعتبر في الغالب قادرة على بناء "معايير الثقة والمعاملة بالمثل والمشاركة المدنية" بشكل أفضل، والتي تؤدي إلى الديمقراطية التشاركية التي تعمل بشكل جيد. يقارن بوتنام المجتمعات ذات الشبكات الأفقية الكثيفة بالمجتمعات ذات الشبكات الرأسية والعلاقات بين الراعي والعميل، ويؤكد أنه من غير المرجح أن تبني هذه الأخيرة ثقافة المشاركة المدنية اللازمة لإرساء الديمقراطية. من جهتها دحضت شيري بيرمان نظرية بوتنام القائلة بأن المجتمع المدني يساهم في عملية التحول الديمقراطي، وكتبت أنه في حالة جمهورية فايمار (ألمانيا) Weimar Republic، سهّل المجتمع المدني صعود الحزب النازي. قدمت الأبحاث التجريبية اللاحقة الدعم لحجة بيرمان. فيجادل دانييل ماتينجلي، أستاذ العلوم السياسية بجامعة ييل ، بأن المجتمع المدني في الصين يساعد النظام الاستبدادي في الصين على تعزيز سيطرته.

**ج- قيادة النخبة:**

جادل بعض العلماء بأن عمليات التحول الديمقراطي قد تكون مدفوعة من قبل النخبة أو مدفوعة من قبل شاغلي المناصب السلطوية كطريقة لتلك النخب للاحتفاظ بالسلطة وسط المطالب الشعبية بحكومة تمثيلية. فإذا كانت تكاليف القمع أعلى من تكاليف التخلي عن السلطة فقد يختار المستبدون الدمقرطة. وفقًا لدراسة أجريت عام 2020 توصلت إلى أنه من المرجح أن تؤدي عملية الدمقرطة التي يقودها الاستبداد إلى ديمقراطية دائمة في الحالات التي تكون فيها قوة الحزب لشاغلي المنصب عالية. ومع ذلك، يجادل مايكل ألبرتوس وفيكتور مينالدو بأن قواعد الدمقرطة التي يطبقها المستبدون المنتهية ولايتهم قد تشوه الديمقراطية لصالح النظام الاستبدادي المنتهية ولايته، مما يؤدي إلى مؤسسات "سيئة" يصعب التخلص منها. وفقًا لمايكل ك. ميللر، فإن التحول الديمقراطي الذي تحركه النخبة مرجح بشكل خاص في أعقاب الصدمات العنيفة الكبرى (سواء المحلية أو الدولية) التي توفر الانفتاح على الجهات المعارضة للنظام الاستبدادي. ووفقًا لدراسة أجراها عالم السياسة دانييل تريسمان، تفترض النظريات المؤثرة في التحول الديمقراطي أن المستبدين "يختارون عمدًا تقاسم السلطة أو التنازل عنها. إنهم يفعلون ذلك لمنع الثورة وتحفيز المواطنين على خوض الحروب، وتحفيز الحكومات على توفير السلع العامة، والمزايدة على خصوم النخبة، أو الحد من العنف الطائفي". أظهرت دراسته أنه في كثير من الحالات "لم تحدث الدمقرطة لأن النخب الحالية اختارت ذلك ، بل لأنهم في محاولتهم منعهم

ارتكبوا أخطاء أضعفت قبضتهم على السلطة. وتشمل الأخطاء الشائعة: الدعوة للانتخابات أو بدء الصراعات العسكرية، تجاهل الاضطرابات الشعبية والإطاحة بها ؛ الشروع في إصلاحات محدودة تخرج عن السيطرة ؛ واختيار ديمقراطي سري كقائد. تعكس هذه الأخطاء التحيزات المعرفية المعروفة مثل الثقة المفرطة ووهم السيطرة.

يجادل شارون موكاند وداني رودريك أن الدمقرطة التي تقودها النخبة تنتج ديمقراطية ليبرالية. ويجادلون أيضا بأن المستويات المنخفضة من عدم المساواة وانقسامات الهوية الضعيفة ضرورية لظهور الديمقراطية الليبرالية. وجدت دراسة أجريت عام 2020 من قبل العديد من علماء السياسة من الجامعات الألمانية أن التحول الديمقراطي من خلال الاحتجاجات السلمية التصاعدية أدت إلى مستويات أعلى من الديمقراطية والاستقرار الديمقراطي مقارنة بالدمقرطة التي تحركها النخب.

إن أنواع الديكتاتورية الثلاثة، الملكية والمدنية والعسكرية، لديها مناهج مختلفة لإرساء الديمقراطية نتيجة لأهدافها الفردية. حيث تسعى الديكتاتوريات الملكية والمدنية إلى البقاء في السلطة إلى أجل غير مسمى من خلال الحكم الوراثي في حالة الملوك أو من خلال الاضطهاد في حالة الطغاة المدنيين. أما الديكتاتورية العسكرية فتستولي على السلطة لتقوم بدور حكومة تصريف أعمال لتحل محل ما يعتبرونه حكومة مدنية معيبة. ومن المرجح أن تنتقل الديكتاتوريات العسكرية إلى الديمقراطية لأنها من المفترض أن تقدم حلولاً مؤقتة بينما تتشكل حكومة جديدة مقبولة.

من الأسباب والعوامل الخارجية نجد:

**أ- دور القوى الخارجية في دفع الديمقراطية:**

نجد على رأسها الدول المانحة للقروض والمؤسسات المالية الدولية، حيث أصبحت حكومات الدول الرأسمالية المتقدمة و مؤسساتها المالية تتمتع بنفوذ هائل على صعيد السياسة العالمية، وأصبح باستطاعتها الضغط على النظم السلطوية من أجل تحولها نحو الديمقراطية، إذ نجدها تؤكد على الحاجة إلى مزيد من المشاركة السياسية و المسؤولية الشعبية إذا ما أرادت الدول المستقبلة للمنح أن تستخدمها بفاعلية في التنمية، فتؤكد الو. م. أ و بريطانيا و فرنسا على الديمقراطية السياسية كشرط أساسي لتقديم المنح والمساعدات لهذه الدول. وأصبح يطلق على هذه المقايضة بـ "المشروطية السياسية". كذلك تأسست العديد من المؤسسات الدولية بهدف التحفيز على التحول الديمقراطي. ولا يقف دور الأطراف الخارجية على حد المساعدة في التحول، بل قد تلعب دور المراقب لتطور الأوضاع في الدول التي تمر بعملية التحول. ويمكن

القول أنه لولا التغييرات السياسية، و التي اجتاحت الاتحاد السوفييتي في أواخر الثمانينيات لم يكن من الممكن أن يحدث تحول ديمقراطي في كثير من دول العالم الثالث.

**ب- النظام الدولي بعد الحرب الباردة:**

لقد شهدت البيئة الدولية تغيرات جذرية في أنظمة الحكم الشمولية في أوربا الشرقية و الاتحاد السوفييتي، وتحول أغلبها إلى الديمقراطية الليبرالية على النمط الغربي. و هذه الثورة الديمقراطية كما وصفها البعض، أدت إلى تدعيم الاتجاه نحو التغيير و الإصلاح لدى حكام النظام الشمولي في مختلف بلدان العالم الثالث، بما فيها العالم العربي مع اختلاف في الدرجة. ويمكن القول أن تلك التغييرات التي حدثت في الاتحاد السوفييتي السابق و دول أوربا الشرقية، حيث انهيار الأنظمة الشيوعية عجلت بتحقيق الموجة الثالثة للديمقراطية.

هناك من يذهب إلى أن البيئة الدولية عقب انتهاء الحرب الباردة قد أفرزت ذلك التوافق بين القوى الكبرى، خاصة الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، حول ضرورة لعب دور أكبر لدعم التحول الديمقراطي. وهناك جملة من التفسيرات التي تسهم في فهم ذلك التوجه الجديد أهمها التفسير الأمني أو نظرية السلام الديمقراطي. ويذهب هذا الاتجاه إلى أن تبني سياسة نشر الديمقراطية يعمل على دعم المصالح الأمنية للقوى الكبرى، وتطبيع المجتمعات المختلفة من خلال تقليص نفوذ الاتجاهات والجماعات الراديكالية، وهي التي صنفت باعتبارها الخطر الأكبر بعد تفكك الاتحاد السوفيتي.

وتتبنى طائفة أخرى المبرر الأيديولوجي، ويرى هذا الاتجاه أن انتهاء الحرب الباردة كان إيذانا بانتهاء أو فشل النموذج المنافس للدول الغربية سياسيا واقتصاديا، وبالتالي فإن نشر الديمقراطية يعتبر محاولة لبناء نظام ما بعد الحرب الباردة بشكل متسق مع البناء القيمي والمؤسسي الداخلي للدول الغربية الكبرى.

ويشير تفسير ثالث إلى التحولات التي شهدها العالم في ظل العولمة وضغوطها الإدماجية وأحيانا التنميطية، بحيث تزايد القبول بفكرة تأثير العوامل الخارجية على قضايا كانت تعتبر من قبل من صميم النطاق الداخلي. كما تذهب بعض الاتجاهات في هذا الإطار إلى أن الديمقراطية والعولمة الاقتصادية صنوان، بحيث يصبح من مصلحة القوى الكبرى نشر الديمقراطية لتأمين مصالحها الاقتصادية، وبالتالي يعتبر نشر الديمقراطية ـ وفقا لهذا الاتجاه ـ هو في جوهره محاولة لإسباغ الشرعية أو الصفة المثالية على مصالح القوى الكبرى في عالم ما بعد الحرب الباردة.

وهناك من يذهب إلى أن أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 شكلت تكريسا للفكرة التي تربط بين الديمقراطية والأمن في الخطاب الأمريكي على مستوياته المختلفة، خاصة أن منفذي الهجمات لم ينتموا إلى دول فقيرة في الدخل القومي أو إلى طبقات فقيرة في دولهم. وبالتالي ساد الاعتقاد بأن الإحباط السياسي في الدول غير الديمقراطية هو المنبع الرئيسي للإرهاب والحركات الراديكالية. وبعبارة أخرى، أدت أحداث الحادي عشر من سبتمبر إلى تكريس مبدأ الربط بين الأمن والديمقراطية مع نقل المنطقة العربية من هامش الاستراتيجية العالمية لنشر الديمقراطية إلى مركزها أو قبلها. وفي هذا الإطار، طرحت العديد من المبادرات الأمريكية أو الأمريكية ـ الأوروبية المشتركة، التي صيغت لحفز الإصلاح السياسي في دول المنطقة، منها مبادرة الشرق الأوسط الجديد، ومبادرة الشرق الأوسط الموسع ومنبر المستقبل.

ج- **العدوى أو الانتشار:**

يقصد بأثر العدوى و التقليد أن التحول الديمقراطي الناجح في دولة ما يشجع على إحداث تحول ديمقراطي في دول أخرى. و لعل وجود نماذج ناجحة في أوائل موجات التحول الديمقراطي قد شجعت الدول الأخرى على المضي قدما في الطريق الديمقراطي فيما يشبه كرة الثلج التي تتزايد كلما تدحرجت. و لقد ظهر أثر النماذج الناجحة في التجربة الديمقراطية عام 1990 في حالات بلغاريا و رومانيا و يوغسلافيا و ألمانيا. و تظهر أهمية ذلك الآن مع التطور الهائل في نظم الاتصالات و شبكات الإذاعة المرئية و المسموعة وسهولة التقاطها في كل أنحاء العالم رغما عن إرادة بعض الحكومات، وسهولة الاتصال بها من جانب قوى المعارضة السياسية و منظمات حقوق الإنسان، مما يتيح فرصة للرأي العام العالمي للإحاطة بما يجري من أحداث. أيضا لعب التقارب الجغرافي و التشابه الثقافي دوره في انتقال عملية التحول من دولة إلى أخـرى، و هو ما حدث في دول أوربا الشرقية التي خرجت من قبضة السيطرة السوفييتية، و بدأت سباقها نحو الديمقراطية.